الاستراتيجية الأمنية للايكواس في تسوية النزاعات: دراسة في التسوية السياسية والعسكرية للنزاع في مالي

The security strategy of the ECOWAS in the settlement of conflicts: Study in the political and military settlement of the conflict in Mali

نسرين سالم *
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة جيجل – الجزائر
nesrinsalem22@gmail.com

شهرزاد أدمام
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة جيجل – الجزائر
Chahrazedmontasir@gmail.com

تاريخ الارسال:27 /2020/05 تاريخ القبول:19 /07/ 2020 تاريخ **النشر:2020/09/30**

ملخص:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تطورات أمنية خطيرة في السنوات الأخيرة مما أدى بالإيكواس إلى ضرورة اتخاذ إستراتيجية أمنية اتجاهها وذلك وفقا لمجموعة من الآليات، في ظل بروز قوى أخرى تطمح لبسط نفوذها وتأمين مصالحها في المنطقة، حيث تعتبر الإيكواس من أبرز المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية التي أعطت أهمية للجوانب الأمنية، ومنه تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها الإيكواس في تسوية النزاع في مالي، من خلال الوساطة بين أطراف النزاع ثم قرار التدخل العسكري، والوقوف عند مختلف التحديات التي تعيق مسارها في تحقيق الأمن في المنطقة.

كلمات مفتاحية: الإيكواس. مالي. تسوية النزاع. التدخل العسكري.

Abstract:

The African Coast region has seen dangerous security developments in recent years, which has led to the ECOWAS to take a security strategy according to a set of mechanisms, under the prominent of other power aspire to extend their influence and inspect their interests in the region, where the ECOWAS is one of the most prominent sub-regional organizations in Africa which gave importance to the security aspect, including This study seeks to focusing on the security strategy adopted when it settle conflicts in Mali, through the brokerage between the parties of the conflicts the military intervention decision, and standing at different challenges that hinder its course in achieving security in the region.

Keywords: Ecowas. Mali. Conflict settlement. military intervention.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تعاني القارة الإفريقية من العديد من الحروب والنزاعات الداخلية التي يصعب التحكم فيها، وتؤدي إلى حالة من التوتر وعدم الاستقرار في العديد من المناطق والأقاليم لما تخلفه من لتداعيات، ومن أبرز المناطق التي شهدت هذا النوع من النزاعات هي منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر من أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، ممّا جعلها محل أطماع القوى الكبرى والمتنافسة وهدفا للتدخل الخارجي، وأدّى بها إلى حالة من الانهيار والانفلات الأمني على وقع العديد من الأزمات الداخلية والصراعات الإثنية والقبلية التي تعيشها دول الساحل عامة ودولة مالي على وجه الخصوص.

في مقابل ذلك توجد العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية التي تهدف إلى حفظ السلم والأمن وتسوية الصراعات التي ظهرت نتيجة العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، وفي مقدمة هذه المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالإيكواس، التي سعت من خلال مختلف المؤسسات والهياكل الأمنية التي تبنتها إلى تسوية الصراعات وإيجاد حلول للنزاعات سواء عن طريق التسوية السياسية، أو العسكرية في حال فشل طرق التسوية السلمية.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية علمية في المقام الأول، كونها تحاول التركيز على تجربة التكامل الاقتصادي في غرب إفريقيا ممثلة في "الإيكواس" مع إبراز دور هذا الكيان الإفريقي في تسوية النزاعات في إقليمه في ظلّ وجود العديد من الفرص والتحديات، كما تبرز الأهمية العملية للموضوع في محاولة تفحّص إستراتيجية "الإيكواس" في تسوية النزاعات والاهتمام بحفظ السلم والأمن الذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة الأكاديمية، والمساهمة في لفت أنظار الباحثين والمهتمين لاسيما في دول القارة الإفريقية لهذه القضايا من أجل طرح تصورات ووضع إستراتيجيات لأجل تفعيل دور مثل هذه المنظمات لأجل تسوية النزاعات في إفريقيا بعيدا عن تدخل القوى الخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بالإيكواس كمنظمة إقليمية فرعية في إفريقيا، وإبراز مختلف الجهود التي قامت بها من اجل تسوية النزاع في مالي، رغم وجود العديد من التحديات التي تواجهها.

إشكالية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لإبراز الدور المتنامي الذي تلعبه الإيكواس كمنظمة اقتصادية أولت اهتماما كبيرا بالجوانب الأمنية، وتحليل تدخلها في تسوية النزاع في مالي بغية تقييم هذه الجهود وبحث مواطن قصورها، وهذا عبر الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الإيكواس في تسوية النزاع في مالي من خلال الهياكل والمؤسسات الأمنية التي تبنتها؟

الأسئلة الفرعية:

تتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما مدى امتلاك الإيكواس للبنى المؤسسية والآليات الأمنية القادرة على دعم مساعيها في تسوية النزاعات؟

_ كيف ساهمت الإيكواس في جهود تسوية النزاع في مالي؟ وما مدى نجاحها؟

_ ما هي ابرز التحديات التي واجهت الإيكواس في تسوية النزاع في مالي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

_ تقود الطبيعة الداخلية للنزاع في مالي وإشكالية عدم الاستقرار بمحيط الأخير إلى صعوبة عمل آليات الإيكواس الأمنية في تحقيق السلم في المنطقة.

_ التدخل الخارجي في الأزمة المالية يفرض على الإيكواس بلورة آليات ومؤسسات جديدة من اجل حل النزاعات في المنطقة دون تدخلات خارجية.

منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي مكننا من التركيز على الإيكواس كمنظمة إقليمية فرعية أنشأت في غرب إفريقيا، والتي جعلت من أولوياتها إحلال السلم والأمن بتدخلها في العديد من النزاعات من أجل تسويتها، كدراسة حالة تسوية النزاع في مالي ومحاولة إيجاد حلول له من طرف الإيكواس.

كما تم الاعتماد على المنهج المؤسسي الوظيفي من خلال دراسة لإبراز المؤسسات الاقتصادية والأمنية التي تمتلكها الإيكواس ومختلف وظائفها، والظروف والمتغيرات التي أدت إلى تبني المنظمة لهياكل أمنية.

خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع تضمنت الدراسة العناصر التالية:

المحور الاول: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس): المقاربة المعرفية.

المحور الثاني: جهود الإيكواس في تسوية النزاع في مالي.

المحور الثالث: تقييم دور الإيكواس في تسوية النزاع في مالي.

المحور الأول :المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس): المقاربة المعرفية:

اتجهت دول غرب إفريقيا إلى التعاون والتكتل فيما بينها من اجل معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية في الإقليم، وذلك بتشكيل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالإيكواس، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث وذلك بالتعرف على ظروف نشأة المنظمة وابرز مؤسساتها.

أولا: السياق التاريخي لنشأة وتطور منظمة الإيكواس:

تعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا The Economic Community Of West African States من أهم المجموعات الإقليمية الفرعية في القارة، أنشأت في 28 ماي 1975 وكانت تضم 16 دولة، لكن بعد انسحاب موريتانيا سنة 2001 أصبحت تضم 15 دولة غرب افريقية (بنين، نيجيريا، مالي، الرأس الأخضر، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون، النيجر، الطوغو والسنغال)، وتتخذ من العاصمة النيجيرية أبوجا مقرا لها [1]، وتبلغ مساحة دول غرب إفريقيا الإجمالية 5 ملايين كلم مربع، أي ما يعادل 17./. من إجمالي مساحة القارة، كما يشكل السكان في هذه المنطقة نحو 28,8./. من مجموع سكان القارة الإفريقية[2].

لم تكن الجماعة الاقتصادية هي المحاولة الأولى في مسعى ضم دول الإقليم في تكتل واحد، فقد حاولت فرنسا جمع دول من غرب إفريقيا وإدخالها في اتحادات جمركية ونقدية بغية تحقيق تكاملها الاقتصادي، وضمان السيطرة عليها، أبرزها الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا 1962، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا، 1966، غير أن هذه الاتحادات فشلت في تحقيق أهدافها، وهو ما دفع جهود دول الإقليم إلى إنشاء الإيكواس[3].

إذ تعود فكرة إقامة إطار للتعاون الاقتصادي بين دول إفريقيا الغربية إلى خمسينات القرن العشرين، عندما تبنى الفكرة الرئيس الليبيري ويليام توبمان William Tubman سنة 1964 بعقده اجتماعا مع رؤساء 4 دول هي الكوت ديفوار، غينيا، ليبيريا وسيراليون، من اجل استكشاف جدوى إعداد منطقة تجارة بينهم، وفي عام 1965 اجتمع أعضاء دبلوماسيون من الدول الأربعة مرة أخرى في فريتاون بسيراليون لوضع وثيقة مشروع إنشاء تجمع اقتصادي بينهم، ومع ذلك فإن هذه المبادرات لم تتحقق بسبب عدم الالتزام من جانب قادة دول غرب إفريقيا[4].

بعد سبع سنوات وفي 1972 سافر الجنرال النيجيري غون Gonne إلى 12 دولة في غرب إفريقيا لعقد مشاورات قابلة للاستمرار، ثم تم عقد اجتماع في لومي بالطوغو من اجل دراسة مشروع معاهدة تقضي بإنشاء تكتل يضم دول إفريقيا الغربية في 1973، لتوقع أخيرا 15 دولة على معاهدة لاجوس Lagosبنيجيريا في ماي 1975 وهي المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وفيما بعد تم توقيع البروتوكولات التي تدير هذه الجماعة في لومي سنة 1976[5].

ووفقا للمادة الثالثة من المعاهدة المنشئة للإيكواس فقد تم تحديد أهدافها في تعزيز التعاون والتكامل الذي يقود إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا، بهدف رفع مستويات المعيشة لشعوبها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في إحراز تقدم في مجال التنمية[6]، لكن بحلول أواخر السبعينات أدرك قادة دول غرب إفريقيا انه لا يمكن أن تكون أهدافهم اقتصادية دون النظر للقضايا الأمنية وبالتالي عملوا على تحديد نظام امني إقليمي للتعامل مع التحديات التي عرفتها المنطقة، زكان سبب تحول المنظمة هو تفاقم النزاعات الداخلية في منطقة غرب إفريقيا خاصة في ليبيريا وسيراليون [7].

وبالتالي وضع الأعضاء العديد من المبادئ والأهداف وفقا للمعاهدة المنقحة للجماعة 1993، أبرزها:

- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء.
- الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن من خلال تعزيز وتوطيد علاقات حسن الجوار.
- التسوية السلمية للمنازعات بين الدول[8].

فمع نهاية الثمانينات ظهرت أشكال جديدة من التحديات الأمنية الجديدة في غرب إفريقيا والتي تتطلب طرق وآليات جديدة لمعالجتها، وخلافا لما كان في السابق عندما كانت الحروب والنزاعات بين الدول، تغير نمطها وأصبحت داخلية، وقد عرفت منطقة غرب إفريقيا هذا النوع من النزاعات، وعلى الرغم من أن المنطقة قد شهدت نزاع داخل الدولة في نيجيريا في أواخر الستينات حتى 1970، فإن الصراع في ليبيريا وفي وقت لاحق في سيراليون قد أصبح يهدد الإقليم وهو ما أدى بالإيكواس إلى ضرورة استحداث آليات ومؤسسات أمنية جديدة من أجل تسوية هذا النوع من النزاعات[9] .

ثانيا: الإطار المؤسسي والأمني للإيكواس واختصاصاته:

وضعت اتفاقية لاجوس Lagos المؤسسة للإيكواس 1975 مجموعة من الهياكل والمؤسسات التي تقوم عليها المنظمة، ثم جاءت الاتفاقية المنقحة لعام 1993 لتضيف تعديلات عليها وهي كالآتي :

1_ **مجلس رؤساء الدول والحكومات:** يعد الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل الجماعة يعطي التوجيهات لكافة الأعضاء والمؤسسات داخلها، كما انه المسؤول عن رقابة وتوجيه السكرتارية التنفيذية وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات داخل المجموعة، يعقد اجتماع مرة سنويا على الأقل من اجل تحديد أسلوب عمل المجلس ومتابعة مشروعاته.

2_ **مجلس الوزراء:** نصت المادة السادسة من المعاهدة على أن المجلس يتكون من مندوبين اثنين عن كل دولة عضو، ومن مهامه إدارة عمليات الجماعة وإعطاء التوجيهات لكافة المؤسسات التابعة للجماعة ويجتمع المجلس مرتين سنويا كما يمكن له عقد جلسات استثنائية في حالة الضرورة[10] .

3_ **الأمانة التنفيذية:** يرأسها أمين تنفيذي تعينه هيئة رؤساء الدول والحكومات لمدة أربعة سنوات، وبالتالي فهو مسؤول أمامها مسؤولية كاملة ويمكن أن تتم إقالته من الهيئة بناءا على توصية مجلس الوزراء.

4_ **برلمان غرب إفريقيا:** يتكون من 120 عضو يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، مقره بالعاصمة النيجيرية أبوجا.

5_ **محكمة العدل:** مهمتها الفصل في المنازعات المتعلقة بتفسير بنود الاتفاقية التي قد تنشب بين الدول الأعضاء وذلك بطريقة ودية وبالاتفاق المباشر بين المتنازعين، يعين قضاة المحكمة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد[11].

6_ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** له دور استشاري ويتكون من الشرائح المختلفة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

7_ **صندوق التعاون والتعويض والتنمية:** مقره في لومي ويعمل على تمويل مشروعات الدول الأعضاء وتعويض الدول التي خسرت موارد بسبب تخفيض الرسوم كنتيجة لتحرير التجارة البينية، ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لهذا الصندوق مرة كل أربعة أعوام.

8_ **اللجان الفنية والمتخصصة:** تضم عدة ممثلين عن كل دولة عضو بناءا على ترشيحات دولهم، تجتمع مرات عديدة لوضع التقارير لرفعها للسكرتارية التنفيذية وتعمل كذلك على تنفيذ إجراءات التكامل بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، وتتمثل هذه اللجان في: لجنة محافظي المصارف لدول غرب إفريقيا، لجنة التمويل والإدارة، مجموعة العمل الحكومية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، لجنة الزراعة والموارد الطبيعية، لجنة شؤون النقل والمواصلات والطاقة، لجنة الصحة لغرب إفريقيا ولجنة الشؤون الثقافية والإفريقية[12].

أما فيما يخص ابرز **الهياكل الأمنية** التي اعتمدتها المنظمة نتيجة وجود التهديدات الأمنية في المنطقة، فقد بدأ التفكير في إقامة نظام دفاعي للجماعة في إطار بروتوكول محدد وتم التوصل لذلك سنة 1978 عبر بروتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء[13]، وقد حدد الميثاق أنواع النزاعات والصراعات في الآتي:

_ نزاع داخلي يقع داخل الدولة العضو، كالنزاع في ليبيريا، سيراليون ومالي.

_ نزاع خارجي بين دولة عضو ودولة أخرى خارج نطاق المنظمة، كالنزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر باكاس.

_ نزاع خارجي بين دولتين أو أكثر أعضاء في المنظمة، كالنزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون[14].

وفي عام 1980 تم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للايكواس، ثم إعلان المبدأ الصادر عام 1991 حول الدفاع وحفظ السلام وإلحاقه ببروتوكول حول مبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وتم تأسيس

ما يعرف بقوات الإيكوموج ECOMOG كفريق رصد تابع للايكواس ونظام الإنذار المبكر من اجل التدخل في الصراعات وتسويتها، وتمثل هذه الآليات والبروتوكولات إطار شامل لمواجهة التهديدات الجديدة التي تمس السلام بالمنطقة[15].

المحور الثاني: جهود الإيكواس في تسوية النزاع في مالي.

عملت الإيكواس على وضع العديد من التدابير وتبني الكثير من الآليات من اجل احتواء الأزمة المالية وتجنب عدم تفاقمها، سنقف عندها في هذا المحور ولكن قبل ذلك سنعود إلى خلفية النزاع في مالي وفهم طبيعته.

أولا: خلفية النزاع الداخلي في مالي:

تعد دولة مالي الحلقة الأضعف في الساحل الأفريقي ومرت منذ استقلالها عن فرنسا بعدة أزمات تجسدت في محاولات انقلاب على النظام، وتقسيم الدولة بفصل الشمال عن الجنوب لتكوين دولة خاصة بالأزواد، وقد أدى تدهور الأوضاع بعد ثورة ليبيا في فيفري 2012 إلى عودة الحركات الإسلامية ومتمردي الطوارق[16].

تعود المظاهر الأولى للنزاع في مالي إلى 2012 بسبب تراكم مجموعة متنوعة من الأسباب الداخلية والخارجية لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 وهو ما كان بيئة ملائمة لتشكل وتنقل الجماعات المسلحة التي رجعت إلى مالي، وفي مقدمتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، وجماعة أنصار الدين، إلى جانب مجموعات أخرى من الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا [17](MUJAO).

والبداية كانت بوقوع اشتباكات عديدة بين حركة تحرير الأزواد والجيش المالي النظامي الذي طالب بدعم عسكري إضافي لمواجهة هذه الحركة التي تحالفت مع أنصار الدين الإسلامية، ولكن لم تستجب الحكومة المالية لهذا المطلب، من ثم وقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012 نفذه عسكريون في الجيش النظامي المالي وأطاحوا بالرئيس المالي أمادو تونامي توري **Amado Tonami Tori** وحل الدستور[18].

ثانيا: آليات الإيكواس في تسوية النزاع في مالي:

استنكرت الإيكواس ما حدث في مالي سواء التمرد العسكري في الشمال بقيادة الانفصاليين الطوارق، أو الانقلاب العسكري على الرئيس المالي، حيث قرر الأعضاء الذين اجتمعوا في قمة مصغرة بأبيدجان في 12 أفريل 2012 تعليق عضوية مالي بالمنظمة، وفرض عقوبات اقتصادية عليها تشمل إغلاق دول الجوار الأعضاء بالجماعة لجميع الحدود معها، والتأسيس لمرحلة انتقالية مع تعيين رئيس للوزراء وحكومة انتقالية للعمل على العودة بالبلاد إلى الحكم الدستوري، بتنظيم اقتراع رئاسي خلال 40 يوماً التالية[19].

بعد تزايد تهديد حركات الجماعة الإسلامية وعدم قدرة الحكومة المالية المؤقتة الحد منها، طالبت هذه الأخيرة في سبتمبر 2012 من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المساعدة لمواجهة تهديد الحركات الإسلامية، وبناءا عليه اعتمدت تلبية للمطلب المالي مقاربة من شقين لحل الأزمة:

– تكليف الرئيس البوركينابي بليز كومباوري Belize Comburi بالتفاوض مع ممثلي حركة أنصار الدين من اجل إقناعهم بقطع العلاقة مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية، أين تعهدت الحركة بنبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة المالية.

– ضغط الإيكواس دبلوماسيا من اجل تنفيذ تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، وهذا عبر إحالة طلب الحكومة المؤقتة المالية لمساعدتها في حل الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي، وفي أكتوبر 2012 اصدر مجلس الأمن القرار رقم 2071 الذي يفوض للمجموعة الاقتصادية والاتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري، وبناءا على ذلك عقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا في باماكو من اجل وضع خطة أولية لنشر مابين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة[20].

لكن التدخل العسكري للإيكواس في مالي شهد تبايناً بين حكومة الإيكواس وأعضاء مالي حول مناطق انتشار قوات الجماعة، فقد رغبت مالي في نشر القوات في شمال البلاد فحسب، بينما أرادت الإيكواس إقامة قاعدة لوجيستية في العاصمة باماكو في الجنوب تشمل فريقا مدنيا وعسكريا أيضا[21]، ولقد تم الأخذ بقرار الإيكواس باعتبار أن قرار انتشار القوات المسلحة لها يقوم وفق خطة متطابقة مع الخطة الفرنسية وتقوم على أساس التدخل عبر مجموعة من المراحل، وهي موزعة كالآتي:

1. إرسال قوات إلى العاصمة باماكو من اجل تقوية الحكومة الانتقالية.
2. المساعدة في إعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني.
3. إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال[22].

عقدت فيما بعد الإيكواس في نوفمبر 2012 قمة طارئة صادقت فيها على مفهوم جديد للتدخل يقوم على نشر قوة دولية بقيادة إفريقية في مالي، والمسماة ببعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية AFISMA، وقد حددت مهام البعثة حسب القرار رقم 2085 الصادر عن مجلس الأمن بالمساهمة في بإعادة بناء قدرة قوات الدفاع والأمن المالية، ودعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها، مع رفع قوام الوحدات التي سيتم نشرها إلى 5500 عنصر، وقد تم تدخلها في 2013 إلى جنب القوات الفرنسية ونفذت عمليات عسكرية فرنسية إفريقية مما أدى إلى انسحاب الجماعات المسلحة التي كانت تسعى للسيطرة على الجنوب[23].

بعد تنفيذ التدخل العسكري اقترحت الإيكواس تحويل بعثة AFISMA إلى قوة حفظ سلام أممية من خلال عقد اجتماعات لقادة أركان الجيوش لبلدان الإيكواس، وهو ما تم تنفيذه في جويلية 2014 بحيث تسعى البعثة إلى تحقيق الاستقرار في مالي وفق قرار مجلس الأمن رقم 2100، لتستمر فيما بعد سلسلة من المفاوضات بشأن حل النزاع[24].

المحور الثالث: تقييم دور الإيكواس في تسوية النزاع في مالي

حققت الإيكواس من خلال السياسات التي اعتمدتها العديد من النجاحات لدعم جهود تسوية النزاع في مالي، لكن نظرا لوجود الكثير من التحديات فقد أخفقت في إيجاد تسوية نهائية له، وهو ما سيتم التطرق له في هذا العنصر.

أولا: الإسهامات الأمنية للإيكواس في تسوية النزاع في مالي:

عملت الإيكواس طيلة فترة الأزمة المالية على تبني جهود الوساطة السلمية بين مختلف الأطراف المتنازعة في الدولة، وجعلها محط اهتمام اجتماعاتها وقممها الطارئة غلى مختلف مستوياتها خوفا من تقسيم البلاد وانتقال عدوى الانفصال للدول المجاورة[25]، وسارعت إلى اتخاذ بعض التدابير منها التسوية الدبلوماسية والعسكرية من أجل إيجاد حل للنزاع المالي[26].

وهناك اعتراف عام بأن هذا التجمع الإقليمي قد نجح رغم كل النقائص التي يعاني منها في محاولة إحلال السلام في مالي، حيث أعتبر التدخل في مالي كفرصة لتقييم أدائه في حفظ السلم والأمن واختبار الهياكل الأمنية والمؤسساتية التي وجدت من اجل تحقيق ذلك، وقد ساهمت الإيكواس ب:

– عودة النظام الدستوري في البلاد وإنشاء الحكومة المؤقتة الذي يعتبر نجاح نسبي بالنسبة لها [27].

– تنفيذ عملية وساطة بين الأطراف المتنازعة وجعل القوات الإفريقية في حالة استعداد لتكون قادرة على التعامل مع أي ظرف طارئ.

– إصدار قانون عفو عن الانقلابيين، فضلا عن توصلها لتسوية مشكل الانقلاب وإحلال الطريق الديمقراطي كأساس للوصول إلى الحكم أين أظهرت نيتها لإرسال قوة عسكرية لمالي للتصدي لأعمال العنف والتطرف[28].

ثانيا: تحديات الإيكواس في تسوية النزاع في مالي:

يمكن إجمال التحديات التي واجهت الإيكواس في إيجاد حلول للنزاع المالي وتسويته في العناصر التالية:

ـ التحديات الإدراكية: كان هناك تصادم في مواقف الدول الأعضاء انقسمت بين من ينظر إلى الحركات المتمردة في مالي على أساس أنها جماعات إرهابية، وبين من يرى انه يجب التفريق بين الحركات الإرهابية

ومجموعة الطوارق وهو موقف جل الأعضاء، هذه الخلافات أضعفت من فعالية المنظمة في تسوية النزاع المالي[29].

_ التحديات المؤسساتية: واجه نظام الإنذار المبكر للجماعة انتقادات لعدم فعاليته في كونه يجب أن يكون سباقا للازمة، وفشل الإيكواس كذلك في الاستفادة منه لمنع النزاع في مالي، بالرغم من توفر العديد من المؤشرات التي تؤكد على أن النزاع في طريقه إلى التصعيد[30]، هذا وفشلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أيضا في توفير المعلومات الكافية التي تحتاجها الأمم المتحدة بشأن هيكل البعثة المقترح للموافقة على إجراءات التدخل وهو ما يؤكد تأخر الدعم الدولي لها، وقد لاحظ بعض المهتمين بالشأن المالي أنه طوال الأزمة هناك عدد من اجتماعات القمة لكنها لم تسفر عن أي تقدم ملموس من شأنه تسوية النزاع[31]،

_ التحديات الخارجية: السلطات المالية المؤقتة والمعارضة لم تكن مرتاحة لفكرة تواجد القوات العسكرية للإيكواس في البلاد واعتبرت أن تدخلها سيكون له تأثير سلبي، وحتى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban ki-moon عبّر عن مخاوفه فيما يتعلق بتفويض عسكري في مالي من طرف الإيكواس، وهو ما جعل المنظمة عاجزة عن حل الأزمة خاصة عندما وقفت القيادة السياسية والعسكرية في البلاد ضد انتشار قوات الإيكوموج[32]، كما أن مختلف تحركاتها كانت دائما رهن شرعية قرارات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وبالتالي ارتباط تحركاتها بالمنظمات الإقليمية والعالمية ، كل هذا ساهم في إطالة أمد الأزمة وفتح الباب أمام تدخل القوى الدولية من خارج الإقليم أبرزها التدخل الفرنسي[33].

الخاتمة:

من خلال ما سبق تناوله تبين أن "الإيكواس" قد حققت نجاحا نسبيا يظهر أساسا في قيامها بالعديد من المفاوضات وتبني خيار الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وقيامها بالتدخل العسكري نظرا لتفاقم الأوضاع الأمنية في مالي، غير أن هذه الجهود واجهتها العديد من التحديات أبرزها التأخر في احتواء الأزمة وسيطرة بعض القوى الدولية على قراراتها، وتأسيسا على هذا تم الخروج بالنتائج التالية:

– الواقع الأمني غير المستقر في غرب إفريقيا وتعرضه للعديد من الصراعات والأزمات، أدى بأعضاء الإيكواس إلى توجيه اهتمامهم للقضايا الأمنية والسعي لإحلال السلام في منطقة غرب إفريقيا.

– الأزمة في مالي ليست حديثة بل تعود إلى ستينات القرن العشرين أين طالبت مجموعات الطوارق بتحسين الأوضاع الاجتماعية السيئة، إلا أنها تفاقمت بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا 2012 وعودة المسلحين الطوارق إلى البلاد وتمردهم فيها.

– تدخلت الإيكواس لتسوية النزاع في مالي بطلب من الحكومة المؤقتة المالية، وقامت بتعليق عضوية مالي وتوصلت إلى اتفاق سياسي مع قادة البلاد من خلال إقرار عودة النظام الدستوري، لتتبنى فيما بعد الخيار العسكري بعد موافقة مجلس الأمن على قبول مطلبها في التدخل.

– رغم نجاح إستراتيجية الإيكواس في تسوية الأزمة المالية في بداية تدخلها إلا إنها أخفقت في إيجاد حل نهائي لها نتيجة وجود العديد من العوائق التي اعترضت أهدافها كتدخل بعض القوى الكبرى في قراراتها، وهو ما أسهم في إطالة أمد النزاع.

الهوامش:

[1] Dorina, Bekoe, Aida Mengistu, "Operationalizing the ECOWAS Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and security , available on: https://www.ipinst.org/27/01/2020/12:08

[2] أنس صقر، أبو فخر، "دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS في حل وتسوية النزاعات في إقليمها"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، مجلد 12، ع 01، 2015، ص.119.

[3] المرجع نفسه.

[4] Michel C Ogwezzy, "ecowas: a promise of hope or success for sub-regional economic integration in west africa", **SilesianJournal of legal stadies**, vol 6,(2014), p.72.

[5] ibid, pp.72-73.

[6] ibid, p.73.

[7] Charles, Tai Gituali, the politics of peacekeeping in Africa, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of Master of Arts in International Studies, Institute of Diplomacy and International Studies (IDIS), University of Nairobi ,2007, pp.49-50.

[8] محمود، نتاري، وقوي بوحنينة، "الإيكواس ما بين الهواجس الأمنية ورهان التنمية الاقتصادية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 18، 2018، ص. 249.

[9] Thomas Jaye, Stella Amadi**,** Consortium for Development Partnerships: ECOWAS & the Dynamics of Conflict and Peacebuilding, codesria, p.04.

[10] بدر، حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا :نموذج الإيكواس، ط.1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص ص.83-84.

[11] سامي، بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا: أنموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا والكوت ديفوار، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص ص.48-49.

[12] خليفة، عصموني، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2015، ص ص. 123-124.

[13] المرجع نفسه، ص.126.

[14] سماح، المرسي سيد أحمد، "التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لشباب الباحثين قضايا السلم والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة، 2006، في: https://scholar.cu.edu.eg/15/01/2020/15:20

[15] خليفة، عصموني، المرجع سبق ذكره، ص.126.

[16] منى، بومعزة، "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي"، **التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، مجلد 24، ع02، 2018، ص. 228.

[17] عبد الحليم، غازلي، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع6، 2016، ص. 67.

[18] سعاد، لهراوة، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، رسالة ماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015، ص. 17.

[19] عبد الحليم، غازلي، المرجع سبق ذكره، ص. 69.

[20] دليلة، غدير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)، رسالة ماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015، ص ص. 35-36.

[21] إبراهيم كانتي، مادي، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق افريقية**، ع36، ص.16.

[22] المرجع نفسه.

[23] منى، بومعزة، المرجع سبق ذكره، ص.236.

[24] المرجع نفسه. ص.237.

[25] المرجع نفسه، ص. 235.

[26] عبد الحليم، غازلي، المرجع سبق ذكره، ص. 69.

[27] المرجع نفسه.

[28] منى، بومعزة، المرجع سبق ذكره، ص. 235.

[29] عبد الحليم، غازلي، المرجع سبق ذكره، ص. 70.

[30] المرجع نفسه.

[31] المرجع نفسه، ص.73.

[32] المرجع نفسه، ص. 71.

[33] المرجع نفسه، ص. 72.